

## القوانين النازمة للمزراعة

١٨٧٤ - ١٩٥٨

د. عبد الله حنا  
سورية

### ١ - مراحل توسع الملكية الخاصة ( الاقطاعية ) :

لم تؤد الاصلاحات العثمانية ( التنظيمات ) ذات الطبيعة البورجوازية الليبرالية الى الانتقال من نمط الانتاج الاقطاعي الشرقي الى نمط انتاج رأسمالي معين . بل ان التغيير جرى على صورة الانتقال من أحد نماذج العلاقات الاقطاعية العثمانية ( التيمار، الزعامة .. ) الى شكل جديد لتلك الاقطاعية العثمانية يتناسب مع الضغوط العالمية في عصر انتقال البشرية من الاقطاعية الى الرأسمالية ، ويعبر داخليا عن مستوى تطور القوى المنتجة المتمثلة في ضعف التطور الرأسمالي الذاتي وتخلف القوى المنتجة .

مرّ التوسع في الملكية العقارية الاقطاعية بين صدور قانون الاراضي ١٢٧٤ هـ / ١٨٥٨ ورديفه قانون الطابو ١٢٧٥ هـ وصدور قانون الاصلاح الزراعي رقم ١٦١ لعام ١٩٥٨ وتعديله بالمرسوم التشريعي رقم ٨٨ لعام ١٩٦٣ ، بثلاث مراحل ، هي :

٢ - العقود الاخيرة من الحكم الاقطاعي العثماني : في هذه المرحلة ، اخذت تتكون الطبقة الاقطاعية ( الجديدة ) بعد استيلائها على اراض واسعة وتسجيلها باسمها . وقد بلغت عملية تسجيل الارض باسم ارباب الوجهة والنفوذ من كبار الموظفين العسكريين والمدنيين ورجال الدين واصحاب السطوة اوجها في سنوات الحرب العالمية الاولى . وقد استغل هؤلاء فقر الفلاحين وعجزهم عن دفع الضرائب من جهة ، ورغبتهم في عدم ارسال ابنائهم الى ساحات القتال ، لكي يشتروا الارض من الفلاحين بصورة شكلية او باسعار زهيدة وتسجيلها باسمائهم .

وهكذا ، وبسبب تلك العوامل الخارجية والداخلية جرى الانتقال من أحد أشكال الاقطاعية العثمانية ( التيمار ، الالتزام ، المالكانة ) الى شكل اخر اكثر تطورا واكثر تلاؤما مع الاوضاع الداخلية والخارجية المستجدة في القرن التاسع عشر ، هذا الانتقال عبرّ عنه قانون الاراضي (١) ١٢٧٤ هـ / ١٨٥٨ م ، الذي جعل تطور العلاقات

دراسات تاريخية ، العددان ٤٣ و ٤٤ ، ايلول - كانون الاول ١٩٩٢ .

د. عبد الله حنا

الاقطاعية في حضان نمو الرأسمالية الهامشية والتابعة للغرب الاستعماري ممكنا بصياغة قواعد الملكية الاقطاعية الجديدة وفق مصطلحات اسلامية(٢) .

ب - مرحلة الانتداب الفرنسي : وفيها كرست فرنسا ، حق الملكية الخاصة للارض واسهمت في توسيع مساحة الملكية الكبيرة على حساب الملكيات الصغيرة والمتوسطة ، كما جرى نهب واضح لاملاك الدولة . وفي هذه المرحلة تبلورت الطبقة الاقطاعية(٣) وصارت واضحة المعالم ، وقامت بدعم الحكم الاستعماري ، بعد ان وقف بعضها ضده في سنوات الاحتلال الاولى ، ظنا منه ان الفرنسيين سيوزعون اراضي الاقطاعيين على الفلاحين .

ج - عهد ما بعد الاستقلال ( ١٩٤٣ - ١٩٥٨ ) : وكان في اوائله استمرارا لعهد الانتداب الفرنسي من حيث مساندة الطبقة الاقطاعية التي صارت الطبقة الحاكمة بتحالفها مع البورجوازية ، وتدعيم ملكيتها الكبيرة . ولهذا فان كثيرا من الفلاحين كانوا يصرحون للباحث خلال جولاته الميدانية في الريف السوري ( صيف ١٩٨٤ و ربيع ١٩٨٥ ) : « ايام فرنسا كانت ارحم من ايام الوطنية » يقصدون بذلك حكم الكتلة الوطنية المؤلفة من الاقطاعيين والبورجوازيين التي وصلت الى السلطة في فجر الاستقلال ( ١٩٤٣ - ١٩٤٩ ) .

وفي هذه الفترة ( ١٩٤٣ - ١٩٤٩ ) لم تحدث مقاومة فلاحية تذكر لسببين : استغلال الحكام حرارة الشعور الوطني وذكريات النضال ضد الاستعمار لفرض سيطرتهم الطبقية باسم « الامة جمعاء » . اي انهم تحت شعار « الامة » نفوا وجود الاستغلال والطبقات ومارسوا كل انواع الاستغلال لمصلحة الاقلية الاقطاعية والبورجوازية الحاكمة . والثاني ، عدم تكون التحالف الطبقي المناهض للاقطاعية ، والذي ستظهر معالمه في الخمسينات ، مؤلفا من الفلاحين بمختلف فئاتهم ، بما فيها بورجوازية الريف الصغيرة ، والطبقة العاملة الناشئة والسائرة في طريق التكوين وبورجوازية المدينة الصغيرة ( المستنيرة او الثورية ) . . بعد ان اخذت ارهاصاته الاولى تظهر في اواخر الاربعينات ، وثماره تنضج في اوائل الخمسينات ، وابتدع قطافه في اواخر الخمسينات مع صدور قانون اصلاح الزراعي .

معنى ذلك ان المقاومة الفلاحية ضد الاستغلال الاقطاعي دخلت في سنوات الاستقلال الاولى ( ١٩٤٣ - ١٩٤٩ ) مرحلة من السكون والركود ، ثم اخذت وتيرتها تتصاعد بالتدريج مترامنة مع نهوض الحركة الوطنية في سورية ، التي اخذت ابعادا جماهيرية وديمقراطية ويلاحظ ان الحركتين : العمالية والفلاحية ، اخذتا تشقان طريق النضال في قلب المعركة الوطنية والقومية . وفي الوقت نفسه كانت شرائح

متعددة من البورجوازية الصغيرة في المدينة والريف تنهض للنضال الوطني والاجتماعي وتوثق تحالفها مع الفئات العمالية وجماهير الفلاحين .

في ظل تبلور التحالف الفلاحي العمالي البورجوازي الصغير كانت الحركة الفلاحية في سورية تشق طريقها ، شأن الحركة العمالية ، آخذة بعين الاعتبار الترابط بين النضالين القومي والوطني من جهة ، والاجتماعي من جهة اخرى . فالمقاومة الفلاحية في هذه الفترة ١٩٤٩ - ١٩٥٨ اتخذت ابعادا جديدة ، وبخاصة بعد ان صارت بعض قطاعات الدولة واجهزتها ، التي دخلتها عناصر بورجوازية صغيرة ، تؤيد النضال الفلاحي . وتدرجيا اخذ ميزان الصراع الاقطاعي الفلاحي يميل لمصلحة حركة التقدم الاجتماعي ، التي قادت الى وضع قانون الاصلاح الزراعي . فالصراع الطبقي بين الاقطاعيين والفلاحين العاملين في اراضيهم لم يكن بمعزل عن الصراعات الاجتماعية من جهة ، والنضال القومي من جهة اخرى . وفي المرحلة الثانية بعد الاستقلال ( ١٩٤٩ - ١٩٥٩ ) اشتدت حد الصراع الاجتماعي بين العمال وارباب العمل ، وتصاددت موجات الاضراب والحركات النقابية المطالبة بزيادة الاجور وتحسين ظروف العمل . كما ان الشرائح البورجوازية الصغيرة ، الثورية منها والليبرالية ، دخلت ساح النضال السياسي مطالبة بتحسين اوضاعها وساعية للصعود الى الاعلى والمشاركة في السلطة وضرب احتكار البورجوازية الكبيرة ( والكبر هنا نسبي ) والاقطاعية لمفاصل الحكم الاساسية . وفي هذا الاطار لعبت البورجوازية الصغيرة دورا وطنيا مناهضا للاستعمار ودورا تقدما تمثل في طموحها للقضاء على الاقطاعية او على الاقل تقليص اظافرها ، اي تحديد سقف الملكية الاقطاعية الكبيرة . كما ان بعض فئات البورجوازية الكبيرة المتنورة غير المرتبطة بملكية الارض لم تعارض آنذاك تحديد سقف الملكية الاقطاعية، ولكنها كانت ضد تصفية هذه الملكية تصفية تامة (٤) . وجاءت قوانين الاصلاح الزراعي في اواخر الخمسينات وفي الستينات معبرة بصورة عامة عن ايدولوجية وطموحات الشرائح المتقدمة من « البورجوازية الصغيرة » .

## ٢ - الريع الارضي « الاقطاعي » :

فرض نظام الاستثمار الاقطاعي القائم في عدد من الارياف السورية في اواخر القرن التاسع عشر والنصف الاول من القرن العشرين، نوعا من العلاقة بين الاقطاعي والفلاح، اختلفت درجة تبعية الفلاح فيها للاقطاعي من قرية الى اخرى تبعا لظروف كثيرة ومتعددة . وفي علم الاقتصاد السياسي يقسم وقت عمل الفلاح الخاضع لنير العلاقات الاقطاعية الى قسمين (٥) :

- الوقت الضروري اللازم لانتاج ما يسد به الفلاح رمقه ورمق اسرته .
- الوقت الاضافي ، وهو الذي ينتج فيه الفلاح النتاج الاضافي ، اي النتاج

الفائض او الزائد الذي كان الاقطاعي يستولي عليه على شكل حصة واتاوات وضرائب اضافة الى السخرة ، وهي التي تؤلف مجتمعة الريع العقاري الاقطاعي .

وقد وجدت ثلاثة انواع من الريع الارضي الاقطاعي(\*) نتناول نوعين هما :

أ - ريع العمل والسخرة ، التي بدأ الفلاح يقاومها في الثلاثينات بصورة فردية ومنعزلة ، ثم تسارعت وتيرة مقاومته في الاربعينات حتى صارت المقاومة الفلاحية للسخرة من الامور اليومية ، وبخاصة في القرى التي انتشرت فيها الاحزاب التقدمية ( الشيوعي والبعث ) ، اذ حرّضت الفلاحين على رفض السخرة وشجعتهم ودعمتهم معنويا وماديا ، ولم تنته عمليا الا مع صدور قانون الاصلاح الزراعي والعلاقات الزراعية عام ١٩٥٨ .

ب - الريع العيني ، وكان الفلاح ملزما بأن يقدم للاقطاعي فائض الانتاج على شكل عيني ( حبوب ، دواجن ، منتجات الدواجن ، ماشية .. الخ ) .

وهذا ما يعرف بالمحاصصة والاتاوات التي فرضها الاقطاعي وفاقته في كثير من الاحيان الحصة « الرسمية » .

ويمكن القول ان الريع العيني في ظروف سورية تمثل في الامور التالية :

أ - حصة الاقطاعي من المحصول ، التي اختلف مقدارها تبعا للارض ، مروية او بعلية ، وماقدمه كل من الاقطاعي والفلاح .

ب - الاتاوات المختلفة وبخاصة ما كان الاقطاعي أو وكيله يحسمه من المحصول تحت اسماء مختلفة . وكان عدد الاقطاعيين الذين لم يفرضوا على الفلاحين اتاوات قليلا جدا .

ج - ضريبة العشر ، التي كان الاقطاعي القوي لا يدفع منها للدولة ( قبل الفائها عام ١٩٤٢ ) الا جزءا بسيطا . وكثيرا ما رفض الدفع أو تهرب منه . وبعد الفاء العشر(٦) بقي الاقطاعيون يجبون هذه الضريبة في كثير من المناطق وبخاصة تلك التي لم

(\*) وجدت ثلاثة انواع من الريع الارضي الاقطاعي وهي ريع العمل والريع العيني والريع النقدي وفيه يدفع الفلاح الريع نقدا بعد ان يبيع منتجاته في السوق . وهذا الريع النقدي يمثل ظهور العلاقات الرأسمالية وتطورها الى العلاقات السلعية - النقدية . وخلال جولاينا الميدانية في الريف السوري في صيف ١٩٨٤ لم نسمع من الفلاحين المحاصصين سابقا الا شكلين للريع هما : ريع العمل والريع العيني . ولكن هذا لا ينفي عدم وجود الريع النقدي في أماكن محددة . وبخاصة في الساحل وغوطة دمشق . ومنذ اواخر الثلاثينات بدأ الاستثمار الرأسمالي للارض في الانتشار وبلغ أوجه في الخمسينات وبخاصة في مناطق الجزيرة . وهذا الامر بحاجة الى دراسة خاصة تناولتها جملة كتب صدرت في الستينات .

تصلها رياح التغيير ونشاطات الاحزاب التقدمية . وحسب تقديرنا توقفت جباية الاعشار نهائيا في منتصف الخمسينات .

ان الريع العقاري ( العيني ورديفه ريع العمل أو السخرة ) كان الشكل الشائع في الاستثمار الاقطاعي أو شبه الاقطاعي في سورية ، وهو ما يعرف بنظام المحاصصة أو المزارعة وقد عرف الامير مصطفى الشهابي في قاموسه المزارعة ( مخابرة ، مؤكرة ) على النحو التالي(٧): « ايجار الارض فلاحا اسمه المزارع يستغلها ويقتسم هو وصاحب الارض غلتها . وهي اشيع طرائق الاستغلال في الشام . وفي العادة كثيرا ما يكون راس مال الاستغلال على الفلاح فيكون نصيبه ثلثي الغلة حتى اربعة اخماسها » .

«والمزارعة حسب تعريف توما هي .. عقد شراكة قائمة على الاراضي البعلية المخصصة للحنطة والشعير والخضار والعلف»(٨) .

اما عصام عاشور فعرف المزارعة بانها « اتفاق يتخلى بموجبه صاحب الارض عن ارضه لفلاح يحرقها مقابل بعض الخارج من الارض وبكلام آخر مقابل حصة من الغلة» . ويرجع عاشور عوامل تقسيم غلة الارض الى : العادة ، درجة الخصوبة ، معدل سقوط الامطار ، موقع الارض ، امكانية وجود عمال ، طريقة دفع نفقات الزراعة ، سقي الارض وهل هي مغروسة اشجارا أم غير مغروسة . ويقدم عاشور أمثلة على كيفية توزيع الغلة في مناطق مختلفة ، سواء في المزارعة في الحبوب ام في المساقاة في الاشجار(٩) .

بعد صدور قانون الاراضي العثماني ورديفة قانون الطابو وتحول مساحات واسعة من الاراضي الى ملكيات كبيرة بيد أهل السطوة والنفوذ السلطوي والديني والاقتصادي انتشرت المزارعة بين مالك الارض وفلاحها . ولم تكن ثمة - حتى منتصف القرن العشرين - عقود مكتوبة بين الفلاح والمالك الا ما ندر . أي ان العقود كانت شفوية وتنفذ لمصلحة القوي ، وهو في الغالب مالك الارض .

### ٣ - القوانين النازمة للمزارعة :

قبل صدور قانون تنظيم العلاقات الزراعية رقم ١٣٤ لعام ١٩٥٨ كانت القوانين النازمة للعلاقة بين صاحب الارض والفلاح نادرة جدا وتتناول قضية المزارعة والمساقاة بصورة عامة وغامضة دون الدخول في تفاصيل تلك العلاقات . وسنتناول تلك القوانين حتى عام ١٩٥٨ .

### ٤ - القانون العثماني ( المجلة ) لعام ١٨٧٤ :

كان التشريع المدني قبل عهد التنظيمات في منتصف القرن التاسع عشر تعبيرا عما جاء في الكتب الفقهية من مذاهب الائمة وعما يخترنه التراث الشعبي من أعراف

وتقاليد . فلما بدأت الاصلاحات قامت « لجنة مؤلفة من العلماء المحققين والفقهاء المدققين » بوضع القوانين الشرعية والاحكام العدلية المطابقة للكتب الفقهية والماخوذة تحديدا عن المذهب الحنفي ، وهو المذهب الرسمي للدولة العثمانية (١٠) : هذه القوانين والاحكام انتهى وضعها في ٢١ شعبان ١٢٩٣هـ / ١٨٧٦م بعد عهد استمر احدى وعشرين سنة ونشرت في « المجلة » على صورة كتب مؤلفة من خمسة عشر كتابا موزعة الى ابواب وفصول ومواد قانونية (١١). وما يعيننا من المجلة ، وهي القانون المدني العثماني ، هو الكتاب العاشر في **أنواع الشركات** الصادر في ٢٠ جمادى الاولى ١٢٩١هـ / ١٨٧٤ ، في عدة أبواب ، ومنها الباب الثامن ( **في بيان المزارعة والمساقاة** ) وينقسم الى فصلين : الاول في **بيان المزارعة** (١٢) والثاني في **بيان المساقاة** (١٣) .

عرفت المادة ١٤٣١ المزارعة على النحو التالي : « المزارعة نوع شركة على كون الاراضي من طرف والعمل من طرف اخر ، يعني ان الاراضي تزرع والحاصلات تقسم بينهما » .

كيف تنعقد المزارعة ؟ .. المادة ١٤٣٢ تحدد ذلك كما يلي : « ركن المزارعة الايجاب والقبول فاذا قال صاحب الاراضي للفلاح اعطيتك هذه الارض مزارعة على ان حصتك من الحاصلات كذا ، وقال الفلاح قبلت او رضيت ، او قولاً يدل على الرضى ، او قال الفلاح لصاحب الارض اعطني أرضك على وجه المزارعة لا عمل فيها ورضى الاخر تنعقد المزارعة » .. معنى ذلك أن القانون العثماني لعام ١٨٧٤ اعتبر عقد المزارعة عقدا شفوياً وليس خطياً . وهذا امر طبيعي في مجتمع تسوده الامية المطلقة وبخاصة في الارياف .

المادة ١٤٣٥ تشترط « حين العقد تعين حصة الفلاح جزءاً شائعاً من الحاصلات كالنصف والثلث وان لم تتعين حصة او تعينت على اعطاء شيء من غير الحاصلات او على مقدار كذا مدا من الحاصلات فالمزارعة غير صحيحة » . واذا كانت المزارعة فاسدة اي غير صحيحة فان الحاصلات ، بموجب المادة ١٤٣٩ ، تعود لمن قام بالزراعة ( صاحب البذر ) وللآخر اجرة أرضه ان كان صاحب الارض ، واذا كان فلاحاً استأجر الارض من المالك وشغل عليها آخرين فله اجر المثل . اذ كثيراً ما كان الفلاح يجري عقد المزارعة مع مالك الارض ثم يقوم بتشغيل عدد من ( البواطلية ) او ( الفلتية ) او سواهم ممن لا يملكون شيئاً في الارض .

اما المساقاة فقد عرفتها المجلة ( المادة ١٤٤١ ) بما يلي : « المساقاة نوع شركة على ان يكون اشجار من طرف وتربية من طرف اخر ويقسم ما يحصل من الثمر بينهما » . معنى ذلك ان المساقاة تشمل المزروعات والاشجار المثمرة ، في حين ان المزارعة تشمل حقول الحبوب . ولم تتعرض قوانين المجلة للمقارنة ، اي زراعة الاشجار .

ولا تختلف مواد المساقاة عن المزارعة في شيء من حيث العلاقة بين صاحب الاشجار ومتعهد تربيتها والحصة الموزعة بينهما .

واضح في قوانين المجلة ان المزارعة والمساقاة وضعت لتنظيم العلاقة بين المالك والفلاح في الملكيات الكبيرة والمتوسطة . أما في الملكيات الصغيرة فان صاحب الارض ، أي الفلاح ، يستغلها بنفسه بالتعاون مع افراد أسرته او بمساعدة فعلة ( حصادين ) يتلقون اجرا لقاء الحصاد .

### ب - المزارعة في القانون المدني السوري لعام ١٩٤٩ :

استمر القانون المدني العثماني « المجلة » ساري المفعول فيما يتعلق بالمزارعة والمساقاة حتى صدور القانون المدني السوري عام ١٩٤٩ في مطلع عهد الاستقلال . ويلاحظ ان القوانين والقرارات الصادرة ايام الانتداب الفرنسي لم تتعرض لتحديد علاقة وثيقة في المزارعة والمساقاة ، على الرغم من صدور عدد من القرارات ، التي تناولت ملكية الارض .

القانون المدني الصادر في ١٨ ايار ١٩٤٩ عن وزير العدل اسعد كوراني والمزارعة نوري الابيش والمذيل بتوقيع رئيس مجلس الوزراء حسني الزعيم الفى قوانين « مجلة الاحكام العدلية » العثمانية وجملة من القوانين الصادرة عن المفوضية الفرنسية وبخاصة القرار رقم ٣٣٣٩ الصادر في ١٢ تشرين الثاني ١٩٣٠ .

تناول القانون المدني لعام ١٩٤٩ (١٤) قضية العلاقات الزراعية في ثلاثة مواضع : الايجار ، ايجار الاراضي الزراعية ، والمزارعة . وحددت مواد الايجار ( ٥٧٠-٥٧٦ ) العلاقة بين المؤجر والمستأجر في سائر انواع الملكية . وفي هذه المواد نلاحظ تعاطفا واضحا مع المؤجر . والشئ نفسه يسري على مواد ايجار الاراضي الزراعية ( ٥٧٧ - ٥٨٥ ) . فعلى مستأجر الارض الزراعية اذا تسلم مواشي وأدوات زراعية مملوكة للمؤجر أن يرعاها ويتعهد بها بالصيانة ، وعليه مراعاة الاستغلال المألوف وبخاصة العمل على أن تبقى الارض صالحة للانتاج . وعلى المستأجر الا يقوم بأي تغيير جوهري يمتد اثره الى ما بعد انقضاء الايجار ، وأن يقوم باجراء الاصلاحات التي يقتضيها الانتفاع المألوف بالارض المؤجرة ، ويلتزم بوجه خاص بتطهير وصيانة الاقنية والمساقى والمرابى والمصارف ، وكذلك القيام بأعمال الصيانة المعتادة للطرق والجسور والقناطر والاسوار والآبار والمباني المعدة للسكن ، أو للاستغلال ، كل هذا ما لم ينص الاتفاق أو العرف على غيره . و « اذا منع المستأجر من تهيئة الارض للزراعة أو من بذرها أو هلك البذر كله أو أكثره وكان ذلك بسبب قوة القاهرة ، برئت ذمة المستأجر من الاجرة

د. عبد الله حنا

كلها أو بعضها بحسب الأحوال . كل هذا ما لم يوجد اتفاق يقضي بغيره . و « إذا بذر المستأجر الأرض ثم هلك الزرع كله قبل حصاده بسبب قوة قاهرة جاز للمستأجر أن يطلب اسقاط الاجرة » .

وبغض النظر عن ميل القانون الى جانب المؤجر ( مالك الأرض ) والسعي لتقييد المستأجر بقيود منطقية معقولة ومقبولة ، فإن المشرع سعى في تحديده للعلاقة بين مؤجر الأرض ومستأجرها الى المحافظة على خصوبة التربة ودفع عملية الانتاج الزراعي قدما . كما أن القانون أكد دائما على العرف أو الاتفاق الصريح المعقود بين الطرفين ولم يجزم في أية قضية ، تاركا الباب مفتوحا لنسبة القوى الاجتماعية ولقدرة القوي على أخذ أكثر من حقه .

أجازت المادة ٥٨٦ أن تعطى الأرض الزراعية والأرض المغروسة بالأشجار مزارعة للمستأجر في مقابل جزء معين من المحصول للمؤجر . وتسري أحكام الإيجار على المزارعة مع مراعاة عدد من الأحكام إذا لم يوجد اتفاق أو عرف يخالفها . و « الغلة توزع بين الطرفين بالنسبة المتفق عليها أو بالنسبة التي يعينها العرف ، فإذا لم يوجد اتفاق أو عرف كان لكل منهما نصف الغلة » ( المادة ٥٩١ ) . و « إذا هلك الغلة كلها أو بعضها بسبب قوة قاهرة ، تحمل الطرفان معا تبعة هذا الهلاك ولا يرجع أحد منهما على الآخر » ، ( المادة ٥٩١ ) . وبموجب المادة ٥٩٣ « ولا تنقضي المزارعة بموت المؤجر ، ولكنها تنقضي بموت المستأجر » . ولكن وريثة المستأجر بإمكانهم الحلول محل مورثهم حتى ينضج المحصول أو استعمال حقهم في استرداد النفقات التي قام بها المستأجر مورثهم .

### ج - محاولات القوى التقدمية وضع قانون للعمل الزراعي :

لم يكن لاحكام القانون المدني كما هو حال قوانين المجلة المتعلقة بالمزارعة شأن هام في تحديد العلاقة بين الفلاح والعامل الزراعي ورب العمل، وبقيت علاقات المزارعة خاضعة لقانون العرض والطلب ، وللأعراف والعادات . وكانت عموما الى جانب أرباب العمل .

ويسترعي الانتباه أن قانون العمل الصادر في ١١ حزيران ١٩٤٦ استثنى بنص خاص العمال الزراعيين من تطبيق احكامه (١٥) . وهذا مما دفع النائب أكرم الحوراني ( حماة ) للمطالبة بأن « تضع الحكومة في أقرب فرصة ممكنة قانونا للفلاحين الذين يشكلون في هذه البلاد ما لا يقل عن ٧٥٪ من سكانها وهم أئمن الطبقات على الإطلاق » (١٦) .



وكانت هذه هي المرة الاولى التي يقف فيها أحد النواب ويدافع عن الفلاحين . وقد دل ذلك على أن الحركة الفلاحية أخذت تشق طريقها الى عالم الوجود الرسمي، وأخذت أصداً تحركاتها تتجاوب تحت قبة البرلمان ومن ثم في سراي الحكومة وأروقتهما .

فقد وعدت مقدمة دستور ١٩٥٠ ، الذي وضعته الجمعية التأسيسية المنتخبة سنة ١٩٤٩ « باقامة نظام اقتصادي واجتماعي صالح ، يحقق العدالة الاجتماعية ويحمي العامل والفلاح ... » (١٧) . وفي هذا الدستور تعرضت المادة ٢٢ الى المسألة الزراعية بشيء من التفصيل دون أن تمس من قريب أو بعيد جوهر النظام القائم أو تحد على الأقل من الاستثمار الاقطاعي ، على الرغم من دعوة المادة « لاقامة علاقات اجتماعية عادلة بين المواطنين لتحقيق استثمار أرض الوطن بصورة صالحة » .

ذكر محمد مبارك ( نائب دمشق ) في جلسة ١٤-٢-١٩٥٧ أن البرلمان « ألف عام ١٩٥١ لجنة لتهيئة مشروع قانون للعمل الزراعي » (١٨) . ولكن اللجنة لم تعمل شيئاً . ولهذا فان نائب مصيف عبد الهادي عباس طالب في جلسة ١٤-٢-١٩٥٧ « أن يبادر المجلس فوراً الى اقرار قانون لحماية الفلاح » (١٩) من التهجير وسواه ... وبعد نقاش حامي الوطيس وافق المجلس على قانون بمادة واحدة وردت على الشكل التالي : « ريثما يصدر تشريع ينظم علاقة الفلاحين بالمالكين وفق أحكام المادة ٢٨ من الدستور يمنع اخلاء الفلاحين من بيوتهم » (٢٠) .

وقد صدرت جريدة البعث في ٨ آذار ١٩٥٧ وفي صدر صفحتها الاولى مانشيت باللون الاحمر « لأول مرة ينتصر الفلاحون » يليه آخر باللون الاسود : « من بعد حماية الفلاح من التهجير لم يعد قانون ( حماية الفلاح ) بعيد المنال » .

وجاءت قوانين اصلاح الزراعي في اواخر الخمسينات ، في مصر وسورية والعراق ، ثمرة النضال الفلاحي الوطني والاجتماعي ، ونتيجة منطقية لتطور واحترام التناقضات الاجتماعية في الريف وعلى مستوى كل قطر ، تلك التناقضات التي انعكست على جهاز الدولة ولا سيما على قمته ، وكانت دليلاً بارزاً على أن الحركة الفلاحية أخذت تحتل مكانها داخل حركة التحرر الوطني والقومي العربي ، مما أكسب هذه الحركة مضامين اجتماعية جديدة اتصفت بالعداء السافر للاقطاعية وبتخطيط أسطورة الملكية « المقدسة » الرأسمالية بعد تقليص « الملكية » الاقطاعية أو الاجهاز عليها ، وتمكن أبناء الفلاحين من احتلال بعض المناصب الحساسة في جهاز الدولة ، وفي الجيش ، اداته الحاسمة .

ولا شك أن قانون الاصلاح الزراعي الصادر في سورية في ٢٧/٩/١٩٥٨ دعم قانون العلاقات الزراعية رقم ١٣٤ (١٩٥٨/٩/٤) وبخاصة الجوانب الايجابية منه (٢١).

### د - قانون العلاقات الزراعية لعام ١٩٥٨ :

كان قانون العلاقات الزراعية لعام ١٩٥٨ أول خطوة في تحديد العلاقات بين مالك الارض والمستثمر الفعلي لها ، وبين المستثمر والعامل الزراعي ، كما ضيق إمكان طرد الفلاح من الارض التي يعمل عليها وأتاح التنظيم النقابي للمال الزراعيين ، الا أنه سمح لأصحاب الاراضي اخراج الفلاحين من الارض بناء على أسباب واهية . وقد دل هذا القانون رغم أهميته التقدمية والتاريخية على أن ملاك الاراضي لا يزالون يمارسون تأثيرا وضغطا على جهاز الدولة وعلى القوة التشريعية والقضائية وسعوا لسلب الجوانب الايجابية من القانون مما أدى الى احتدام الصراع في الفترات اللاحقة لصدوره .

بينت المادة الاولى من القانون الغاية منه وهي : « استثمار أرض الوطن بصورة صالحة واقامة علاقات اجتماعية عادلة بين المواطنين وذلك بتنظيم العلاقات الزراعية بين اصحاب الارض والمزارعين وعمال الزراعة لحمايتهم ورفع مستواهم (٢٢) .

والعلاقات الزراعية المقصودة في هذه القانون هي حسب المادة الثانية « العلاقات القائمة بين أرباب العمل والعمال الزراعيين او بين أرباب العمل والمزارعين او بين المزارعين والعمال الزراعيين » (٢٣) هذه المادة ادخلت المزارعين ، وهم الفلاحون مالكو قطع أرض متوسطة ، والفلاحون الشركاء الذين دخلوا كمحاصصين مع صاحب الارض في عداد أرباب العمل في علاقتهم مع العمال الزراعيين الذين يعملون مع المزارعين ( الفلاحون شركاء صاحب الارض ) . « وقد انتقد بعضهم » كما ذكر عبد الهادي عباس « عدم التفريق بين فئات أرباب العمل ، بحجة أنه يجب أن يكون هناك تمييز في المعاملة بين رب العمل المالك الكبير او الممول ، وبين الفلاح او المالك الصغير » (٢٤) ويرى عباس ان « عدم التفريق في المعاملة بين هؤلاء أمر تقتضيه مصلحة العامل والمصلحة الاجتماعية ومصلحة الانتاج . فبالنسبة للعامل ، لا يوجد مبرر لان يأخذ عندما يشتغل عند المالك الصغير او الفلاح أجرا أقل مما يأخذ اذا اشتغل عند المالك الكبير » وقد « برهن الواقع ان كثيرا من الفلاحين ( المزارعون الشركاء ) او صغار المالكين يستسلمون للراحة والبطالة والكسل ويستأجرون عمالا باجور زهيدة ليعملوا تحت يدهم ويربحون من من الفرق بين ما يدفعونه لهم والانتاج » (٢٥) .

عرّف القانون العامل الزراعي بأنه كل رجل أو امرأة ، أو مراهق ، يعمل في عمل زراعي لقاء أجره لدى رب عمل زراعي ، أو مزارع . وقسم القانون العامل الزراعي الى ثلاث شرائح : عامل مؤقت ، وموسمي ، وسنوي .

وفي الوقت نفسه قسم قانون تنظيم العلاقات الزراعية المزارعين\* الى صنفين :

أ - المزارع الشريك ، الذي يربطه برّب العمل ( مالك أو مستأجر ) عقد خطي يقضي باعطائه نسبة معينة من انتاج الارض المتعاقد على استثمارها أو من الحاصلات الحيوانية .

ب - المزارع بالبدل وهو الذي يربطه برّب العمل عقد خطي يقضي باعطاء رب العمل ( مالك أو مستأجر ) بدلا نقديا أو حصة عينية مقطوعة من الحاصلات لقاء منحه حق استثمار الارض بنفسه أو مع عائلته .

وقد ميز القانون بين المزارع ( الشريك أو بالبدل ) وبين الفلاح الذي يعمل بيديه

(\*) كثيرا ما جرى التباس وتشابك في مفهوم كلمة « مزارع » فهي تعني في قانون العلاقات الزراعية الفلاح الذي يرتبط مع صاحب الارض بمقد عمل . ولكن كلمة مزارع كثيرا ما وردت للدلالة على مالك الارض، وأحيانا على الاثنين معا .

ورد في جريدة « ألف باء » الدمشقية في ١٦ تموز ١٩٣٠ أن « المزارعين اجتمعوا في ١٤ تموز ١٩٣٠ في منزل محمد علي العابد لـ « تعديل الضرائب وتأجيل الديون وتخفيض الفائدة ومساعدة المزارعين وتحسين أحوالهم » . ومن مراجعة أسماء الخطباء في الاجتماع يظهر بوضوح أن المقصود بالمزارعين مالكو الارض الدمشقية مثل جبيل مردم بك ومحمد علي العابد وفخري البارودي وجوزيف قدسي ونصوحى البخاري وعارف القوتلي ومنيف اليوسف وغيرهم .. ( حول حركة المزارعين هؤلاء راجع : عبد الله حنا : « القضية الزراعية والحركات الفلاحية في سوريا ولبنان ١٩٢٠ - ١٩٤٥ » . القسم الثاني بيروت ١٩٧٨ ، ص ٢٠٩ - ٢١٤ .

وفي جلسة المجلس النيابي « ١٩٣٧/٥/١٥ » استخدم النائب عبد العزيز الحلاج كلمتي الزراع والمزارع بمعنى مالك الارض .

أما النائب حكمت الحكيم فاستخدم في جلسة ١٩٣٧/٥/٢٧ تعبير « صغار المزارعين وفقراؤهم » للإشارة الى « الفلاح الذي يملك الآلات الخشبية البسيطة » ، في حين استخدم تعبير « كبار المزارعين » للذين « يستخدمون المواد المتعملة التي يستعملونها في محركاتهم » . والمقصود بهم هنا ( الرأسماليون الزراعيون ) . وفي جلسة ١٩٣٧/١٢/٢٩ وردت عريضة « من ملاكي ومزارعي قضاء الرقة بشأن الحيف الحاصل لزراعة الرقة » . وفي جلسة ١٩٣٧/١٢/٣٠ وردت مضبطة ( عريضة ) ، « من ملاكي ومزارعي حوران » احتجاجا على الاعشار .

أما النائب دياب الماشي ( منبج ) فاستخدم في جلسة ١٩٥٧/٢/١٤ تعبير « كبار المزارعين في محافظة دير الزور » للإشارة الى الملاكين الذين لا يعملون بأيديهم .

وبين المستأجر العادي الذي يعرف بالمستثمر أو الممول . ولم يتدخل القانون بعلاقة المالك مع المستأجر « المستثمر » وترك أمر تنظيمها للقواعد والقوانين العامة .

هذا وقد عالج القانون في الفصل الثالث من الباب الثالث « المزارعة » ، القضية الاساسية ، وهي قضية حصص الطرفين المتعاقدين .

ففي الارض البعلية لا ينبغي ان تتجاوز حصة رب العمل ٢٠٪ من مجموع الانتاج . واذا كان موضوع التعاقد ارضا مروية من غير واسطة فلا ينبغي ان تتجاوز حصة المالك لقاء تقديم الارض فقط ٣٣٪ ، اما اذا رويت الارض بمياه جارية أو جوفية بواسطة المحركات فلا ينبغي ان تتجاوز حصته ٢٠٪ وفي الاراضي المروية المعدة لزراعة القطن ينبغي الا تقل حصة المزارع الشريك « البستاني » عن ٢٥٪ لقاء عمله . وفي البساتين المعدة لزراعة الخضار والاشجار المثمرة ينبغي الا تقل عن ٢٠٪ من ثمار الاشجار ، وعن ٦٥٪ من الخضار وبقية الحاصلات شريطة ان يتحمل جميع نفقات العمل الزراعي ما عدا نفقات تقديم المياه التي تقع على رب العمل . اما اذا كان المزارع الشريك قد تعاقد على العمل في الارض المروية المعدة للخضار فينبغي الا تنقص حصته عن ٣٣٪ من الانتاج . وفي الاراضي البعلية المشجرة بغراس غير مثمرة ينبغي الا تقل حصة المزارع الشريك عن النسبة المتعارف عليها في المنطقة ، وفي حال الخلاف يرجع الى لجنة حل الخلافات . أما في الاراضي البعلية المشجرة بالزيتون وغيره من الاشجار المثمرة فلا ينبغي ان تقل حصة المزارع الشريك عن ٢٥٪ من ثمار الاشجار . كما ان حصة المزارع بالبدل لا ينبغي ان تقل عن الحصة العينية المحددة اعلاه ، ويرجع الى لجنة حل الخلافات حين الاختلاف وفي الاراضي البعلية المعدة لزراعة التبغ والخضار والقطن والتبناك ينبغي الا تقل حصة المزارع عن ٦٠٪ من الانتاج (٢٦) .

ان من يتمعن في قانون العلاقات الزراعية يلاحظ أن احكامه كرسست أحيانا بعض الاعراف والعادات - شأن الاحكام السابقة المتعلقة بالمزارعة - واتت بالجديد أحيانا أخرى . وهي في قديمها وجديدها صدرت عموما عن ايدولوجية « الطبقة الوسطى » التي تراوحت افكارها بين اليمين واليسار ، بين ارضاء المستثمرين وعدم اغضاب المستثمرين .

وبعد صدور قانون اصلاح الزراعي وتحرر قسم من الفلاحين من نير العلاقات الاقطاعية « المحاصصة » استمر سريان مفعول قانون العلاقات الزراعية في اراضي الاحتفاظ التي بقيت في يد كبار الملاك ، وكذلك في سائر مناطق الملكيات المتوسطة ، التي يشملها اصلاح الزراعي .

كتب الخبير في الشؤون الزراعية عبد الهادي عباس مقيماً نتائج القانون بما يلي: « ان قانون تنظيم العلاقات الزراعية قد رفع بعض الحيف عن الفلاحين وهم قد تلقوه بكل ترحاب وتأييد . غير ان تجميد تطبيق بعض النصوص وعلى الاخص تخصيص قطعة ارض لبناء مساكن للفلاحين ، كما ان الشطط في تطبيق المادة ١٧٣ ولا سيما الفقرة ٧ منها قد خلقت عدم الاستقرار في الريف ، فلجأ الملاك الى اقامة دعاوى جماعية ضد الفلاحين بحجة انهم يودون استثمار الارض بيدهم ، وقد فسرت لجان التحكيم ووزارة العمل هذا النص تفسيراً خاطئاً بحيث استمر الاجتهاد على تمكين الملاك الذين يتقدمون بمثل هذه الدعاوى من استلام ارضهم وطرد الفلاحين الامر الذي خلق ذعراً وشكواً جمّة من الفلاحين في مختلف المحافظات السورية » (٢٧) .

« ان اول ما يؤخذ على واضعي قانون العلاقات الزراعية » - هذا ما كتبه بدر الدين السباعي - « انهم وضعوه من على دون الرجوع الى اصحاب المصلحة الحقيقيين العمال الزراعيين » . « ثم ان القانون جاء لا لينصر طبقة على طبقة ، او ليقضي على استثمار سرمدى عنيف ، بل جاء بروح وسطية توازنية ، روح الحد من بعض الامتيازات التي تتمتع بها الطبقة المستثمرة في الريف ، في صالح المستثمرين الكادحين ، روح الابقاء على الطبقات القائمة ونشر المصالحة فيما بينها في اطار القوانين الإصلاحية الصادرة وفي ظل سلطة النظام الجديد » (٢٨) .

### الحواشي:

- |   |  |
|---|--|
| <p>(١) قام المؤلف بجمع أسماء المسؤولين بالإصلاح الزراعي لعامي ١٩٥٨ و ١٩٦٣ وتصنيفها ورجع الى تاريخ آبائهم وأجدادهم فتبين ان فئات أربع استحوذت على الارض وحولتها الى ملكية اقطاعية وهي : كبار ضباط الجيش العثماني ، رجال الدين وبخاصة القيمون على الاوقاف ، موظفو الدولة العثمانية الكبار وبخاصة جباة الضرائب ومأموري الطابو والتجنيد (القرعة) والتجار . وفي عهد الانتداب الفرنسي انضم الى الطبقة الاقطاعية هذه شيوخ العشائر وبعض متنفذي الريف ، الذين سهلت لهم السلطات الفرنسية امر ( تطويع ) الاراضي لكي توسع قاعدتها الاجتماعية في الريف وترسخ حكمها عن طريق هؤلاء . والدراسات الميدانية التي قمنا بها عام ١٩٨٤ أكدت هذه النتيجة . كما توصل الى هذه النتيجة فيليب الخوري</p> | <p>(١) انظر النص الكامل لقانون الاراضي العثماني في الدستور ، المجلد الاول ، ترجمه عن اللغة التركية الى اللغة العربية ، نوفل أفندي نعمة ، بيروت ١٣٠١ هـ ، ص ١٤٠-١٦١ .</p> <p>(٢) ز.ي. هـ هرشلاغ ، مدخل الى التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الاوسط ، بيروت ١٩٧٣ ، ص ٤٣ . وقد أشار دعبس المر في كتابه احكام الاراضي ، القدس ١٢٧٤ هـ ص ٦ ، ان الفضل في اصلاح قانون الاراضي يعود الى « الشيخ محمد أسعد أفندي أحد العلماء الذي تولى ادارة الدفتر الخافاني العامة ، وذهب الى أوروبا وباشر بدرس قوانين الاراضي فيها فوضع لائحة قانون يحتوي على ٢٦٧ مادة ، وافق عليها مجلس شوري الدولة ومجلس الوزراء ، وعارضها مجلس المبعوثان بسبب معارضة مشايخ وعلماء الشرع » .</p> |
|---|--|

تعلقت الإرادة السنية بان تكون دستوراً  
للمعمل بها . . والى طبعة للمجلة في  
١٢٨٥هـ/ ١٨٦٩ م .

(١٢) المصدر نفسه ص ٢٣٩ - ٢٤٠ .

(١٣) المصدر نفسه ص ٢٤١ .

(١٤) انظر النص الكامل للقانون المدني في منشورات  
مؤسسة النوري دمشق ١٩٤٩ .

(١٥) عباس ، عبد الهادي : **الأرض والإصلاح**

**الزراعي في سورية** ، دمشق ١٩٦٢ ، ص ٢٦٢ .

(١٦) الجريدة الرسمية ، محاضر جلسات المجلس

النيابي عام ١٩٤٦ ، ص ١٥٤ .

(١٧) **الدستور السوري** ، مطبعة الجمهورية

السورية ( بلا مكان وتاريخ ) ، ص ٥٥ وراجع

نص الدستور في : ( **دساتير البلاد العربية** )

معهد الدراسات العربية العليا ، القاهرة

١٩٥٥ ، ص ١٤٢ - ١٧٧ .

(١٨) محاضر جلسات المجلس النيابي لعام ١٩٥٧ .

(١٩) المصدر نفسه .

(٢٠) المصدر نفسه .

(٢١) النص الكامل في : **قانون الإصلاح الزراعي**

**وقانون العلاقات الزراعية** ، حلب ١٩٦٤ .

(٢٢) المصدر نفسه ص ١٠٣ .

(٢٣) المصدر نفسه .

(٢٤) عباس . ص ٢٦٥ .

(٢٥) المصدر نفسه .

(٢٦) هذه الفقرة مأخوذة عن بدر الدين السباعي

في كتابه **المرحلة الانتقالية في سورية** معهد

الوحدة ١٩٥٨ - ١٩٦١ ، بيروت ١٩٧٥ ،

٧٩ - ٨٠ . وهي كما هو واضح تلخيص لمواد

المراعاة في القانون فيما يتعلق بالحصص .

(٢٧) عباس . ص ٨١ .

(٢٨) السباعي . ص ٢٨ .

في دراسته : « **طبيعة السلطة السياسية**  
وتوزعها في دمشق ، ١٨٦٠ - ١٩٠٨ » المؤتمر  
الدولي الثاني لتاريخ بلاد الشام ، دمشق  
( ١٣٩٩هـ / ١٩٨٧ ) .

(٤) توصل المؤلف الى هذه الاستنتاجات من

الجرائد اليومية المتنوعة ، ومحاضر المجلس

النيابي ومناقشات القراءتين الاولى والثانية

لدستور ١٩٥٠ .

(٥) **موجز الاقتصاد السياسي** ، بيروت ١٩٥٩

ص ٦٧ - ٦٨ . وراجع أيضاً **القاموس**

**الاقتصادي** ، تأليف جماعة من الاساتذة

السوفييت ، عربيه عن الروسية مصطفى

دباس واعاد النظر في أسلوبه وبعض مفاهيمه

العلمية ودققه د. بدر الدين السباعي ،

دار الجماهير ، دمشق ١٩٧٢ ص ٢١٤ .

(٦) جريدة الصرخة اللبنانية : ٤/١٨ و ٧/١١/

١٩٥٤ .

(٨) نقلا عن سعيد ، عبد الله ، **تطور الملكية**

**العقارية في جبل لبنان في عهد المتصرفية** ،

بيروت ١٩٨٦ - ص ١١٨ .

(٩) عاشور ، عصام : « **نظام المرافعة في سوريا**

**ولبنان وفلسطين** » ، مجلة الأبحاث ، السنة

الاولى ، الجزء ٣ ، سبتمبر ١٩٤٨ ،

بيروت ، ص ٣٣ .

(١٠) المذكرة الإيضاحية للقانون المدني الصادر في

١٨ أيار ١٩٤٩ ، في : **القانون المدني** ،

مؤسسة النوري ، دمشق ١٩٤٩ ، ص ٦ .

(١١) المجلة ، الطبعة الثانية ، القسطنطينية ،

المطبعة العثمانية ١٣٠٥ هـ . وهي تحتوي

على القوانين الشرعية والأحكام المدلية

المطابقة للكتب الفقهية ، حررتها لجنة مؤلفة

من العلماء المحققين والفقهاء المدققين وبعد أن

وقعت من الباب العالي موقع الاستحسان